

مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية (دراسة سوسيولوجية)

أ/ محمد خشمون
قسم علم الاجتماع
جامعة منتوري قسنطينة

ملخص:

تعرض هذه المقالة نتائج دراسة ميدانية ، استهدفت أساسا الكشف عن المدى الحقيقي لمشاركة المجالس الشعبية البلدية للدولة في إحداث التنمية المحلية ، على مستوى البلديات التي إنتخبوا فيها في ظل الوصاية الإدارية التي يفرضها عليها القانون البلدي لسنة 1990 و في ظل الأسلوب المركزي الذي تدار به مختلف شؤون التنمية المحلية على مستوى البلديات و في ظل التمويل المالي المركزي للمخططات البلدية للتنمية (P.C.D) ، بالإضافة إلى دراسة مدى تأثير الخلافات الواردة بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي الواحد ، على نجاح هذا المجلس في مشاركته بالشكل المطلوب .

Résumé :

Cet article présente les résultats d'une étude exploratrice, qui a visé de montrer l'influence de la tutelle administrative de la loi communale de 1990 , la centralisation , le financement externe des (P.C.D) et les conflits entre les élus sur la participation de (A.P.C) dans le développement locale au niveaux de la commune .

مقدمة :

لقد عرف موضوع التنمية بالمشاركة في التراث السوسيولوجي ، تحت أسماء مختلفة كالمشاركة الشعبية و المشاركة الجماهيرية و المشاركة الديموقراطية وغيرها من التسميات التي تحمل كلا منها معاني سياسية و أيديولوجية ، تختلف بحسب طبيعة النظام السياسي السائد وبحسب الظروف الإجتماعية و الإقتصادية التي نشأت فيها كل تسمية من هذه التسميات .

تأخذ المشاركة في المجتمعات المعاصرة أشكالا و آليات متباينة ، تختلف بحسب طبيعة النظامين السياسي و الإجتماعي السائدين في كل مجتمع وبحسب التقسيم الإداري المتبع في كل دولة . حيث تتجسد هذه المشاركة على أرض الواقع عن طريق المجالس المحلية المنتخبة بشتى مستوياتها، ومختلف مؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات و الأحزاب السياسية ولجان الأحياء ... و غيرها من التنظيمات الرسمية و غير الرسمية، التي تشارك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في مختلف الأعمال و المبادرات التنموية .

و لعل أكثر هذه التنظيمات حساسية وتعبيرا عن المشاركة الرسمية للأفراد أو للمواطنين المحليين للدولة في إحداث التنمية ، المجالس الشعبية البلدية المنتخبة التي تعتبر كأجهزة رسمية يشارك من خلالها المواطنون ، عن طريق ممثليهم المنتخبين مع الدولة في إدارة شؤونهم المحلية و تسيير مختلف الأعمال و المشروعات التنموية التي تقام في البلدية ، لاسيما في مجال التنمية المحلية التي تبقى الهدف الأساسي من إنشاء هذه المجالس .

1- الإشكالية :

لقد كانت دائما المجالس الشعبية البلدية منذ الإستقلال و خاصة بعد التغيير السياسي - الذي جاء على إثر دستور 1989 الذي سمح بالتعددية السياسية و الإعلامية و ألغى نظام الحزب الواحد- تعبر عن محاولة الدولة لتفعيل سياسة اللامركزية الإدارية و التأكيد على ديموقراطية الحكم و تجسيدا لفكرة مشاركة المواطنين المحليين في تنمية بلديتهم و إدارة شؤونها ، بما يدعم التنمية الشاملة للوطن.

لكننا نجد العديد من التساؤلات في الأوساط السياسية و الإعلامية ، خاصة مع مطلع الألفية الثالثة، حول المدى الحقيقي لمشاركة هذه المجالس الشعبية البلدية للدولة-لاسيما في مجال التنمية المحلية- في ظل الوصاية الشديدة أو الصارمة التي يفرضها القانون البلدي لسنة 1990 الذي جاء نتيجة لظروف سياسية معينة ولكنه بقي ساري المفعول إلى حد الآن بالرغم من تغير تلك الظروف فالملاحظ أن المشرع الجزائري بالرغم من إقراره بحق الشخصية المعنوية للبلدية و إقراره بحق مشاركة المواطنين في إدارة شؤون البلدية و تنميتها ، إلا أنه يعتبرها في نفس الوقت هيئة تنفيذية تابعة للسلطة المركزية للدولة - الولاية بشكل خاص- ولا يمكنها البث في أي أمر دون الرجوع إليها وهذا ما يقودنا إلى العديد من التساؤلات حول ما إذا كانت هذه الوصاية أو الرقابة الإدارية التي تفرضها الدولة على المجالس الشعبية البلدية ، تهدف فقط إلى ضمان عدم الخروج عن الإطار العام للسياسة للدولة والحفاظ على وحدتها و تناسق هياكلها أم أنها تتجاوز هذا إلى درجة الحد من إختصاصات هذه المجالس و تقليص صلاحياتها .

كما نجد أن الدولة حاولت تنظيم مشاركة المجالس الشعبية البلدية في مجال التنمية المحلية من خلال تمكينها من إعداد المخطط البلدي للتنمية (P.C.D) و يمكن القول أنه بالرغم من التوجه الحكومي نحو إقتصاد السوق الذي يعتمد على الإستثمار الخاص بشكل كبير، إلا أن هذا المخطط يبقى الأداة المفضلة و الأساسية للتنمية المحلية في البلدية ، خاصة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التي تهتم بتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين (كالتزويد بالمياه الصالحة للشرب ، و شق الطرقات و قنوات صرف المياه ...) و يمكن القول أن الهدف الأساسي من تمكين المجالس الشعبية البلدية من إعداد مخطط البلدي للتنمية هو محاولة تكريس سياسة اللامركزية الإدارية التي تطمح الدولة إلى تحقيقها ، لا سيما في مجال التخطيط وهذا ما يجرنا إلى التساؤل عن ما إذا كانت هذه المخططات من الناحية الواقعية ، تعبر فعلا عن مشاركة المجالس الشعبية البلدية في التنمية المحلية و عن مدى نجاحها الفعلي في تكريس سياسة اللامركزية من خلال الممارسة الميدانية .

كما أن العلاقة بين المجالس الشعبية البلدية و بين الإدارة المركزية - الولاية- ليست قانونية أو إدارية فحسب بل إقتصادية و إجتماعية أيضا ، تتحرك ضمن الإطار السياسي و الإقتصادي للدولة حيث يشكل التمويل المالي للتنمية المحلية ، إحدى أهم الأسس التي تتحكم في هذه العلاقة فالموارد المالية تعد عصب النشاط التنموي المحلي في البلدية و تشكل هذه الموارد أساسا من حصيلة الضرائب المباشرة و غير المباشرة و محاصيل الأملاك و غيرها من الموارد المحلية ، التي تخصص في معظمها لقسم التسيير الذي تزداد نفقاته من سنة لأخرى ، خاصة النفقات الإجبارية كأجور و مرتبات المستخدمين في حين تبقى إيرادات قسم التجهيز و الإستثمار منخفضة و جد محدودة في معظم بلديات الوطن ، مما يدفع بهذه الأخيرة إلى طلب المعونات المركزية من الدولة لتغطية قسم التجهيز و الإستثمار المتصل مباشرة بعملية التنمية المحلية ، التي تبقى الهدف الرئيسي و الأساسي للبلدية و هنا يمكننا أن نتساءل حول ما إذا كان التمويل المركزي لمشروعات و برامج التنمية المحلية يؤدي إلى زيادة الرقابة على أعمال المجلس الشعبي البلدي و توجيه قراراته و حول ما إذا كانت هذه المجالس ، تخضع لمثل هذا التدخل من السلطة المركزية عندما تمول البلدية مشروعاتها التنموية بمواردها الذاتية .

بالإضافة إلى كل ما قلناه عن الجوانب القانونية و الإدارية و الإقتصادية لمشاركة المجالس البلدية للدولة في إحداث التنمية المحلية ، هناك أيضا العديد من التساؤلات التي تتعلق بأعضاء هذه المجالس و قدرتهم على أخذ زمام المبادرة لتقديم مشروعات مفيدة و مقترحات مدروسة ، من شأنها فعلا أن تنهض بالتنمية المحلية بالبلدية و تقضي على المشكلات اليومية التي يعاني منها السكان المحليين و هذا في ظل تنوع التشكيلة السياسية لهؤلاء الأعضاء و الخلافات الواردة في وجهات نظرهم بسبب تباين تيارا تهم السياسية و تضارب منطلقاتهم الفكرية .

و من خلال كل ما سبق يمكننا أن نطرح التساؤل الرئيسي و المحوري الذي يدور حوله كل هذا البحث ، على الشكل التالي :

- ما مدى مشاركة المجالس الشعبية البلدية للدولة في إحداث التنمية المحلية على مستوى البلديات التي إنتخبوا فيها ؟

التساؤلات الفرعية :

- ما مدى مشاركة (م.ش.ب) في إدارة و تسيير شؤون التنمية المحلية في ظل الوصاية الإدارية التي يفرضها قانون البلدية لسنة 1990 ؟

- ما مدى مشاركة (م.ش.ب) في التخطيط للتنمية المحلية في ظل الأسلوب الإداري المركزي الذي تتبعه الدولة ؟

- ما مدى مشاركة (م.ش.ب) في قرارات التنمية المحلية في ظل التمويل المالي المركزي (الولائي بشكل خاص) للمشروعات و البرامج التنموية ؟

- إلى أي مدى يمكن للخلافات بين أعضاء (م.ش.ب) أن تؤثر على مشاركة المجلس في مختلف أمور و قضايا التنمية المحلية بالبلدية ؟

2- أهمية الموضوع وأسباب إختياره :

أولا- أهمية الموضوع:

تكمن الأهمية المباشرة للموضوع الذي نحن بصدد البحث فيه، فيما يلي :

- تعتبر المجالس الشعبية البلدية من أكثر التنظيمات الإجتماعية حساسية و أهمية في التعبير عن المشاركة الرسمية للأفراد المحليين للدولة ، في إحداث التنمية المحلية بالبلدية و ذلك لأنها تتعامل بصفة دائمة و مباشرة مع الولاية التي تمثل الدولة من جهة و مع سكان البلدية الذين لا تنتهي مطالبهم و احتياجاتهم من جهة أخرى .

- يعتبر هذا البحث بمثابة دراسة سوسيولوجية مكتملة للدراسات القانونية و الإدارية و السياسية التي تناولت موضوع المجالس الشعبية البلدية و دورها في التنمية المحلية، كلا على خلفية تخصصها ، حيث تحاول هذه الدراسة الكشف عن مختلف جوانب هذا الموضوع ، من خلال وجهة نظر أعضاء تلك المجالس باعتبارهم أفراد مشاركين للدولة في عملية التنمية المحلية و ينوبون عن سكان البلدية الذين زكوهم بأنفسهم و أيضا من خلال و وجهة نظر المسؤولين الإداريين في كل من البلدية و الولاية باعتبارهم يمثلون الدولة التي تملك الزمام الفعلي للتنمية المحلية و تتحكم في مدى مشاركة المجالس الشعبية البلدية باعتبارها السلطة الوصية عليها .

ثانيا - أسباب إختيار الموضوع :

يمكن تلخيص أهم الأسباب التي دفعتنا إلى إختيار هذا الموضوع ، فيما يلي :

- للأهمية البالغة التي يحظى بها هذا الموضوع كما سبق و أن أشرنا .
- لأن هذا الموضوع يتميز ببعض الحساسية ، حيث يحدث حوله الكثير من الجدل و النقاش على الساحة السياسية و الإعلامية، خاصة بين أحزاب المعارضة و بين الحكومة فالمواضيع الحساسة

غالبا ما تجلب الإنتباه إليها .
 - لمعالجة هذا الموضوع من خلال وجهة نظر سوسيولوجية ، لأنه طالما عولج من وجهات نظر قانونية أو إدارية أو حتى إقتصادية و سياسية .
 - لمحاولة الوصول إلى نتائج يمكن من خلالها صياغة بعض التوصيات التي يمكن للجهات المسؤولة أن تستفيد منها لتفعيل أكثر لدور المجالس الشعبية البلدية في الجزائر وزيادة مشاركتها في إحداث التنمية المحلية الحقيقية ذات النتائج الملموسة.

3- أهداف الدراسة :

- يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في الإجابة عن التساؤل الأساسي و التساؤلات الفرعية التي وردت في الإشكالية .
 كما يمكن القول أن هذا البحث يهدف من خلال تحقيق كل الأهداف السابقة ، إلى الكشف عن أهم المعوقات و الصعوبات التي تعترض عمل المجالس الشعبية البلدية في الجزائر ومشاركتها في إحداث التنمية المحلية، وهذا بغرض توجيه أنظار السلطات المعنية للعمل على إزالتها و تقاؤها في المستقبل ، بما يعود بالفائدة على الصالح العام للمجتمع الجزائري . و هذا بدوره ما يمكننا من محاولة صياغة **نموذج جديد** للكيفية المثلى، التي تبلغ معها مشاركة المجالس الشعبية البلدية للدولة في إحداث التنمية المرجوة أقصى مداها و أعلى درجات فاعليتها ، وذلك بناء على تفادي الأخطاء الموجودة في النموذج الحالي لهذه المشاركة و الإستفادة من إقتراحات أعضاء المجالس الشعبية المحلية الذين سنشملهم الدارسة من جهة و من إقتراحات المسؤولين الإداريين الذين يمثلون الدولة على مستوى الولاية و على مستوى البلديات التي شملتها الدراسة من جهة أخرى و حتى من خلال الإستفادة من النماذج الناجحة لمشاركة المجالس الشعبية المحلية في التنمية في الدول الأخرى التي تتبع نظام الإدارة المحلية- الذي تتبعه الجزائر- و أيضا من خلال الإستفادة من آراء الباحثين و المهتمين بهذا المجال خاصة الجزائريون منهم .

4- تحديد أهم المفاهيم :

تتمثل أهم المفاهيم التي تقوم عليها هذه الدراسة فيما يلي :

أ- مفهوم التنمية المحلية :

يعتبر التعريف الذي قدمه " أرثردهام " أو " arthur dunham " من أهم التعاريف التي وردت حول التنمية المحلية حيث يرى أنها : " العملية يتم من خلالها توحيد جهود الأفراد مع الجهود الحكومية بهدف تحسين الظروف الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية للمجتمعات المحلية ضمن الإطار العام للدولة بشكل يساهم في تقدم الأمة بشكل عام " (1).

- التعريف الإجرائي لمفهوم التنمية المحلية :

إن " التنمية المحلية " هي : " مجموعة العمليات و الأنشطة المخططة التي تهدف إلى تحسين مستوى الحياة الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية ... في المجتمع المحلي والتي تقوم على أساس إشراك أفراده المحليين وتوحيد جهودهم مع الجهود الحكومية بالإعتماد قدر الإمكان على الموارد الطبيعية و الطاقات البشرية المتوفرة محليا ، في إطار متكامل و متناسق مع الإستراتيجية العامة للتنمية الوطنية الشاملة " .

ب - مفهوم المشاركة :

كلمة "مشاركة" أو "participation" مشتقة من إسم المفعول للكلمة اللاتينية "participer" ويتكون هذا المصطلح اللاتيني من جزأين الأول "part" بمعنى " جزء " والثاني هو "compare"

ويعني " القيام بـ " و بالتالي فإن كلمة مشاركة تعني حرفياً "to take part" أي " القيام بدور". (2) و يعرف معجم مصطلحات الرعاية و التنمية الإجتماعية المشاركة على أنها: " تعاون فرد مع فرد آخر أو بعض الأفراد مع البعض الآخر في إنجاز عمل مشترك ". (3) كما يعرفها أيضا على أنها: " المساهمة أو التعاون في أي وجه من وجوه النشاط كإشتراك الأفراد في نشاط إجتماعي أو المساهمة في تحقيق أهداف الجماعة و المشاركة في تحمل المسؤولية ". (4) و من خلال هذه التعاريف السابقة يمكننا القول أن المشاركة في جوهرها تعني المساهمة أو التعاون أو القيام بدور ما في أي وجه من أنواع النشاطات القائمة في المجتمع .

ج- المشاركة في التنمية المحلية :

يقصد بمفهوم المشاركة في التنمية المحلية: "إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في تصميم و الإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية ، سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية و المحلية ". (5) فمشاركة الأفراد في التنمية المحلية تعني وفق ما يراه صاحب هذا التعريف إسهامهم بشكل كبير أو قليل في تصميم الخطط التنموية المحلية و تنفيذها بعد ذلك سواء كان ذلك بالإعتماد على أنفسهم أو بمساعدة الحكومة ، حيث تعتبر المشاركة بمثابة همزة الوصل التي تربط جهود الأفراد المحليين بمساعي الحكومة المركزية وهذا ما يجعلها من أهم دعائم نجاح الخطط و السياسات التنموية في المجتمع المحلي .

- التعريف الإجرائي لمفهوم "المشاركة في التنمية المحلية" :

إن " المشاركة في التنمية المحلية " هي: " تلك العمليات التي يساهم من خلالها أفراد المجتمع المحلي أو من ينوب عنهم مع السلطات الحكومية القائمة في المجتمع في مختلف المراحل التي تمر بها التنمية المحلية بمختلف أبعادها الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و البيئية ... "

هـ - مفهوم المجلس الشعبي البلدي : (ومشاركته في التنمية المحلية)

يعرف " المجلس الشعبي البلدي " من الناحية القانونية على أنه : " الجهاز المنتخب في البلدية و يمثل السلطة الأساسية فيها و يختلف عدد أعضاء الجهاز الشعبي البلدي تبعا للكثافة السكانية للبلدية ". (6).

هكذا نلاحظ أن المجلس الشعبي البلدي في نظر القانون يمثل الجهاز الأساسي في البلدية بمعنى أنه السلطة الرئيسية التي تدير البلدية ، حيث جاء هذا كمحاولة من الدولة الجزائرية لتجسيد سياسة اللامركزية الإدارية و تفعيل لمشاركة المواطنين في إدارة و تسيير شؤونهم المحلية . و هذا بالضبط ما كرسته المادة 16 من دستور 1989-02-26 التي نصت على ما يلي : " يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية و مكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية " (7) كما تنص المادة 84 من قانون البلدية المؤرخ في 07 أفريل 1990 على ما يلي : " يشكل المجلس الشعبي البلدي إطار التعبير عن الديمقراطية محليا و يمثل قاعدة اللامركزية و مكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون المحلية ". (8)

- التعريف الإجرائي لمفهوم المجلس الشعبي البلدي و مشاركته في التنمية المحلية :

" المجلس الشعبي البلدي هو الجهاز الأساسي في البلدية و يمثل السلطة الرئيسية فيها بحيث يتم إنتخاب أعضائه من طرف الأفراد المحليين للبلدية كل خمس سنوات ، لينوبوا عنهم في مشاركة الدولة في إدارة و تسيير شؤون البلدية ، لاسيما في مجال التنمية المحلية بمختلف جوانبها الإقتصادية و الإجتماعية و الحضرية و الثقافية و البيئية ... و في مختلف مراحلها ، حيث تبقى هذه الأخيرة الهدف الأساسي و الرئيسي من إنشاء هذا المجلس ."

د- مفهوم الوصاية الإدارية :

يعرف " شارل ديسباش " الوصاية الإدارية على أنها : " الرقابة التي تمارسها الدولة على الوحدات الإقليمية ، بقصد المحافظة على وحدة وترابط الدولة و بقصد تجنب الآثار الخطيرة التي تنشأ عن سوء الإدارة من جانب الوحدات اللامركزية مع ضمان تفسير القانون بالنسبة لإقليم الدولة بأكمله ، على أن لا تتم هذه الوصاية إلا في حالات محددة قانوناً لحماية إستقلال الوحدة المشمولة بالوصاية الإدارية ". (9)

نلاحظ أن هذا التعريف يعتبر الوصاية الإدارية على أنها رقابة الدولة المشروعة على الوحدات اللامركزية لضمان عدم إنحرافها على المسار العام للدولة ، إلا أنه يؤكد على ضرورة عدم خروج هذه الوصاية على الحدود المرسومة لها قانوناً ، لكي لا تؤثر سلباً على إستقلالية الوحدات المحلية كما تعرف الوصاية الإدارية على أنها : " مجموع السلطات التي يمنحها المشرع لسلطة إدارية علياً لمنع إنحراف و تخاذل و تعنت إساءة إستعمال الهيئات اللامركزية لسلطتها لتحقيق مشروعية أعمالها و عدم تعارضها مع المصلحة العامة " . (10)

ويتفق هذا التعريف مع التعريف السابق في كون الغرض الحقيقي من الوصاية هو التصدي لأي إنحراف أو تجاوز يمكن أن يصدر عن الهيئات المحلية اللامركزية بما يضمن المصلحة الخاصة للمنطقة المحلية و المصلحة العامة للوطن .

و تعرف الوصاية الإدارية أيضاً على أنها : " مجموعة السلطات التي يمنحها المشرع للسلطة اللامركزية لتمكينها من الرقابة على نشاطات الهيئات اللامركزية بقصد المصلحة العامة " . (11)

- لتعريف الإجرائي لمفهوم الوصاية الإدارية :

إن " الوصاية الإدارية " هي : " الرقابة الصارمة التي تمارسها الدولة على الهيئات المحلية سواء كان ذلك على أعمالها أو على القرارات التي تصدرها أو على الأشخاص الذين يديرونها ... " .

5- منهج الدراسة :

يعتبر منهج " المسح الإجتماعي " من أهم و أكثر المناهج تداولاً في الدراسات الوصفية التي تتيح للباحث عادة الحصول على كمية كبيرة من المعلومات و البيانات حول موضوع الظاهرة الإجتماعية المدروسة، لاسيما في جانبها الميداني .

أما المسح بالعينة فهو الذي يلجأ إليه الباحث عندما : " يعتقد أنه لا لزوم لأن يشمل المسح جميع السكان و في هذه الحالة يختار الباحث عينة تمثل كل السكان في خصائصهم المختلفة كالسن و المستوى الإقتصادي و المهن ... " (12)

باعتبار أن إختيار منهج الدراسة يتوقف إلى حد كبير على طبيعة الموضوع و أهدافه فقد رأينا أن النوع الثاني من منهج المسح الإجتماعي أي " المسح بالعينة " يمثل أنسب أنواع المناهج وأكثرها ملاءمة مع طبيعة موضوعنا، الذي يهدف أساساً إلى وصف و تفسير ظاهرة مشاركة المجالس الشعبية البلدية في التنمية المحلية، خاصة في الوقت الراهن بعد التغيرات العديدة التي عرفتها البلاد على الساحة السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية ...

6- أدوات جمع البيانات :

يمكن عرض أهم أدوات جمع البيانات التي تم الإعتماد عليها في هذا البحث و ذلك كما يلي :

أولاً - الإستمارة :

تعد الإستمارة من أهم الوسائل العلمية التي تمكن الباحث من جمع المعلومات و الحقائق من الميدان ، حيث تعرف على أنها : " نموذج يضم مجموعة من الأسئلة التي توجه للأفراد بقصد الحصول على بيانات معينة و قد ترسل بالبريد أو تسلم إلى الأشخاص الذين تم إختيارهم لموضوع الدراسة " . (13)

كما يمكن إعتبار الإستثمار نظاما أو نموذجا يضم مجموعة من الأسئلة المثارة بطريقة إرادية و التي يستحسن أن تكون قصيرة و سهلة قدر الإمكان عند توجيهها للأفراد المبحوثين. (14) لقد إعتدنا في تصميم إستثمار البحث المتعلقة بدراسة مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية ، إلى تقسيمها إلى ثلاث أبواب :

- **الباب الأول :** يتمثل في الصفحة الأولى من الإستثمار التي تحمل دلالات واضحة و بارزة عن الجهة التي تقوم بإجراء البحث أي عنوان الدراسة و إسم و صفة القائم بها ...
- **الباب الثاني :** يتمثل في المعلومات الشخصية التي تخص المبحوثين كالجنس و السن و المستوى التعليمي ... و عدد أسئلة هذا الباب 10 أسئلة .
- **الباب الثالث :** يتمثل في المعلومات التي يريد الباحث الحصول عليها من المبحوثين المرتبطة إرتباطا وثيقا بموضوع البحث .

ثانيا - المقابلة :

تعرف المقابلة بأنها : " تبادل لفظي يتم عن طريق موقف مواجهة يحاول فيه الشخص القائم بالمقابلة interviewer أن يستثير معلومات و آراء أو معتقدات شخص آخر أو أشخاص آخرين بالإضافة إلى الحصول على بعض البيانات الموضوعية الأخرى " . (15)

فالمقابلة إذا عبارة عن عملية إجتماعية تحدث بين شخصين أو أكثر أو هي تفاعل لفظي بين فردين أو أكثر في موقف مواجهة، فهي عبارة عن محاولة لإستثارة بعض المعلومات أو التعبيرات لدى شخص ما حول خبراته و آراءه و معتقداته و هذا ما سنحاول تحقيقه أثناء الدراسة الإستطلاعية وذلك بغرض :

- معرفة مدى تغطية أسئلة الإستثمار لموضوع البحث و أهدافه .
- إختبار الإستثمار التجريبية لمعرفة مدى إستجابتها من حيث المحتوى لفهم و إدراك المبحوثين ...
- ملاحظة ما يطرأ على المبحوثين من تغيرات و إنفعالات أثناء إجراء الدراسة .
- الحصول على معلومات أكثر ثراء و شمولية و عمقا بما يفيدنا في تحليل النتائج المتحصل عليها من المبحوثين و تفسيرها بطريقة موضوعية سليمة .

ثالثا - الملاحظة :

تعرف الملاحظة بشكل عام على أنها : " المشاهدة الدقيقة لظاهرة ما، مع الإستعانة بأساليب البحث و الدراسة التي تتلاءم مع طبيعة الظاهرة ... و من الضروري أن تهدف الملاحظة بمعناها الصحيح إلى غرض عقلي واضح و هو الكشف عن بعض الحقائق التي يمكن إستخدامها لإستنباط

معرفة جديدة " . (16)

تتميز الملاحظة عن غيرها من أدوات جمع البيانات ، بأنها تسجل السلوك بما يتضمن من مختلف العوامل في ذات الوقت الذي تحدث فيه و تزداد قيمة الملاحظة مع الحالات التي يزداد فيها إحتمال مقاومة المبحوثين لأسئلة الإستثمار أو عدم تجاوبهم مع الباحث أثناء المقابلة. (17)

ولهذا كان للملاحظة كأحدى أدوات جمع البيانات التي تم الإعتماد عليها في هذا البحث دورا بالغ الأهمية في ملاحظة السلوكيات و الإنفعالات و ردود الأفعال، التي تصدر عن المبحوثين أثناء تطبيق أدوات البحث الأخرى معهم ، مما ساعدنا في التمييز بين مختلف الإجابات المتحصل عليها خاصة و أن موضوع البحث تشوبه بعض الحساسية مما دفع ببعض المبحوثين إلى محاولة الهروب من الموضوع .

7- مجال الدراسة :**أولاً - المجال الجغرافي أو المكاني :**

لقد تأثرت ولاية قسنطينة كغيرها من ولايات الوطن الأخرى بالتقسيمات و الإصلاحات الإدارية العديدة خاصة فيما يتعلق بتقسيم الدوائر و البلديات .

باعتبار أن موضوع بحثنا يتناول ظاهرة مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية ، فقد شمل مجال البشري لدراستنا أعضاء المجالس الشعبية البلدية الموزعين على بلديات ولاية قسنطينة الإثن عشرة ، حيث يبلغ العدد الإجمالي لأعضاء المجالس الشعبية البلدية الموزعين على هذه البلديات هو 144 عضواً .

إلا أن التعامل مع جميع هؤلاء الأعضاء عملية صعبة جداً ، لأنها تتطلب وقت و جهد كبيرين و لهذا فقد تم اللجوء إلى بعض الأساليب المنهجية ، كما سيتضح ذلك من خلال العناصر اللاحقة (العينة) .

ثالثاً- المجال الزمني :

لقد بدأت الدراسة الميدانية الأولية أو كما يسمى أيضا الدراسة الإستطلاعية يوم 01 ديسمبر 2005 و إستمرت إلى غاية 15 ديسمبر 2005 ، حيث تم خلالها تجريب الإستمارة الأولية و إجراء بعض المقابلات مع بعض الأعضاء في المجالس الشعبية البلدية، التي شملتها الدراسة و مع بعض المسؤولين الإداريين في البلديات والولاية .

بعد الإنتهاء من مرحلة الدراسة الإستطلاعية و تعديل الإستمارة إنطلق مجدداً البحث الميداني النهائي يوم 18 ديسمبر 2005 و إستمر إلى غاية 30 فيفري 2006 و هكذا يمكننا القول أن البحث الميداني إستمر قرابة 3 أشهر كاملة .

8- العينة :

باعتبار أن موضوع بحثنا يتناول موضوع مشاركة المجالس الشعبية البلدية في التنمية المحلية فإن وحدة المعاينة فيه هي " المجلس " أو بالأحرى " المجلس الشعبي البلدي " حيث قمنا بإتباع طريقة الإختيار العشوائي أو كما يسمى أيضا الإقتراع المباشر، عند إختيار المجالس الشعبية البلدية التي تمثل العينة، من مجموع المجالس المشكلة لمجتمع الدراسة الأصلي أو المجالس الشعبية البلدية الموزعة على ولاية قسنطينة ، و ذلك لأن إتباع هذه الطريقة في الإختيار سيعطي جميع المجالس الشعبية البلدية الموزعة على ولاية قسنطينة ، نفس الفرصة في الظهور في العينة المختارة ، كما أن هذه الطريقة لا تجعلنا نتقيد بترتيب معين أو نظام مقصود في إختيار أعضاء هذه المجالس، كما أنها تجنبنا إحتمال التحيز لأي مجلس ، مما يزيد في فرصة تشابه خصائص العينة المختارة مع خصائص المجتمع الأصلي .

و بعد إجراء عملية الإختيار العشوائي أو الإقتراع المباشر للمجالس الشعبية البلدية الموزعة على ولاية قسنطينة ، كانت النتيجة ظهور المجالس التالية :

- المجلس الشعبي البلدي لبلدية قسنطينة (33 عضواً)
- المجلس الشعبي البلدي لبلدية عين اسمارة (11 عضواً)
- المجلس الشعبي البلدي لبلدية أولاد رحمون (11 عضواً)

و إذا علمنا أن عدد المجالس الشعبية البلدية الموزعة على ولاية قسنطينة هو 12 مجلس و عدد الأعضاء الإجمالي هو 144 عضواً .

فإن نسبة العينة العشوائية بالنسبة للمجالس هي : $25\% = 12 / (100 \times 3)$

ونظرا لبعض الصعوبات التي واجهتنا مع بعض أعضاء المجلس الشعبي البلدي لبلدية قسنطينة و هم ستة أعضاء بين ممتنع و مريض و مسافر أثناء فترة إجراء البحث الميداني و كذلك عضوين من مجلس بلدية عين السمارة ، بلغ عدد الأعضاء أو أفراد العينة المدروسة 47 عضوا وبالتالي فإن نسبة العينة العشوائية بالنسبة للعدد الإجمالي لأعضاء تلك المجالس هي :

$$(47 \times 100) / 144 = 32.63 \%$$

9- نتائج الدراسة :

من خلال كل ما تم التوصل إليه عبر جداول الدراسة التي تحمل كل منها معلومات إحصائية و تحليلات جزئية عن أسئلة و محاور الإستمارة و التي يحاول كل محور منها بدوره الإجابة عن تساؤل فرعي من تساؤلات هذه الدراسة - عبر مجموعة من المؤشرات - توصلنا هذه إلى جملة النتائج العامة ، التالية :

1 - الوصاية الإدارية على المجالس الشعبية البلدية :

لقد بينت لنا هذه الدراسة أن الولاية تعتبر أهم هيئة وصية بالنسبة للمجالس الشعبية البلدية وهذا بتأكيد عدد كبيرة من المبحوثين قدرت نسبتهم بـ (72.35%) ، حيث تزداد ممارسة هذه الوصاية بشكل خاص على أعمال هذه المجالس ، خاصة فيما يتعلق بالتصديق و البطلان و الحلول... وذلك بنسبة (82.98%) من إجابات المبحوثين الذين أشاروا بشكل واضح إلى الدور الوصائي الكبير الذي تمارسه الولاية على مجالسهم ، حيث تلزمهم في معظم الأحيان بالرجوع إليها في كل أمر من أمور التنمية المحلية بالبلدية، مما يجعل أعضاء هذه المجالس في حالة تبعية شبه كاملة للولاية وهذا بدوره ما يتسبب في تعطيل و تأخر سير الكثير من مشروعات التنمية المحلية بالبلدية ، خاصة إذا علمنا أن معظم المبحوثين يرون أن الصلاحيات التي يمنحها القانون البلدي لسنة 1990 غير كافية و لا تمكنهم من أن يشاركوا بفاعلية في إدارة و تسير شؤون التنمية بالبلدية و ذلك بنسبة كبيرة جدا قدرت بـ (93.63%) ، حيث أن كل الصلاحيات و إن كانت تبدوا كثيرة في هذا القانون ، إلا أن معظمها إن لم تكن كلها ، لا يمكن أن تمارس إلا من خلال موافقة الوالي الذي يبقى الأمر والنهي الوحيد، صاحب الصلاحيات التنفيذية الواسعة في كل ما يتعلق بتسيير أمور التنمية المحلية بالبلدية .

غير أنه و إن كانت هذه الصلاحيات تبدوا غير كافية فقد كان هناك تعادل بين نسبة المبحوثين الذين يرون أن ممارسة الوصاية من الناحية الواقعية، تخرج عن الحدود والأطر التي رسمها لها القانون و بين من لا يرى ذلك قدرت بـ (46.81%) ويرجع هذا لإعتقاد الفريق الأول من المبحوثين إلى أن هذا الخروج سببه عدم وضوح الصلاحيات بين الولاية وبين المجالس الشعبية البلدية بشكل جيد، في حين يلقي الفريق الثاني من المبحوثين بالمسؤولية الكاملة على القانون البلدي لسنة 1990 الذي يقيد عمل المجالس بشكل يحد و يضعف من مشاركتهم للدولة في إحداث التنمية المحلية في البلديات التي إنتخبوا فيها من طرف سكان هذه البلديات، إلى درجة أن نسبة كبيرة منهم (63.83%) يعتقدون أن الهدف الحقيقي من هذه الوصاية التي تفرضها الدولة ، هو الحد من إختصاصات المجالس الشعبية البلدية و تقليص صلاحياتها، فهم يرون أن هذه الوصاية تشكل أداة ضغط على مجالسهم، تستعملها الدولة لتسيير على سير أعمال التنمية المحلية بالبلديات وذلك كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (1) : يوضح أهداف الوصاية الإدارية التي تفرضها الدولة على المجالس الشعبية البلدية .

النسبة المئوية	التكرارات	الفئات
36.17	17	ضمان عدم الخروج عن السياسة الدولية
63.83	30	الحد من إختصاصات (م.ش.ب)
% 100	47	المجموع

وهذا ما دفع بعدد كبير من المبحوثين إلى طلب تعديل القانون البلدي لسنة 1990 قدرت نسبتهم بـ (68.08%) وذلك لأنه لم يعد يتماشى مع المرحلة الحالية التي تمر بها البلاد، فإن كان قد وجد مبرراته في السابق ، فإن ذلك لم يعد في الإمكان الآن ، فقد أصبح من الضروري سن قانونين جديدين يتعلقان بالبلدية و الولاية يواكبان التطورات التي حصلت في البلاد و يفسحان المجال أكثر للمجالس الشعبية البلدية لأن تشارك بشكل فاعل في إحداث التنمية المحلية بالبلديات التي إنتخبوا فيها أصلا من أجل ذلك و تحويل الوصاية المفروضة عليهم - التي تضعف من مشاركتهم بدرجة كبيرة- إلى رقابة مشروعة تضمن عدم خروج هذه المجالس عن الحدود و الأطر القانونية التي يتم الإتفاق عليها، بشرط أن تكون هذه الرقابة تحمل المعنى الحقيقي لكلمة رقابة و لا يبالغ فيها للدرجة التي تصبح فيها وصاية صارمة تمارس بشكل مشدد ومبالغ فيه ، كما يحدث ذلك من خلال القانون البلدي الحالي و الجدول التالي يوضح ذلك بشكل أفضل.

الجدول رقم (2) : يبين مدى صلاحية نظام الوصاية الإدارية الذي يفرضه قانون البلدية لسنة 1990 على المجالس الشعبية البلدية .

النسبة المئوية	التكرارات	الفئات
25.54	12	يغير جذريا
68.08	32	يعدل
6.38	3	لا أدرى
% 100	47	المجموع

ومن خلال ما سبق يتضح لنا بشكل واضح أن كل نسب المؤشرات كانت إيجابية و جد مرتفعة مما يؤكد لنا النتيجة الفرعية الأولى التي مؤداها :
 - " إن الوصاية الإدارية التي يفرضها القانون البلدي لسنة 1990 تضعف من مشاركة المجالس الشعبية البلدية في إدارة و تسيير شؤون التنمية المحلية على مستوى البلديات التي إنتخبوا فيها " .

2 - تأثير الأسلوب الإداري المركزي على عمل المجالس الشعبية البلدية :

كشفت لنا هذه الدراسة أن أسلوب المركزية الإدارية هو الأسلوب السائد في إدارة شؤون التنمية المحلية في مختلف البلديات التي شملتها الدراسة و هذا بتأكيد نسبة (85.10%) من المبحوثين،الذين يجمع معظمهم على أن هذه المركزية تأخذ صورة عدم التركيز الإداري و ذلك بنسبة (70.22%) و هذا ما يشير إلى المعاناة الكبيرة التي تتعرض لها المجالس الشعبية البلدية عند إدارتها لشؤون التنمية المحلية بالبلديات التي إنتخبوا فيها و ذلك بسبب التعطيل الشديد الذي يترتب عن هذا الأسلوب الإداري ،بالإضافة إلى البيروقراطية الشديدة في الإجراءات و الروتين الممل خاصة عندما يتعلق الأمر بالصرف و ذلك كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (3) : يوضح الصور التي يأخذها أسلوب المركزية الإدارية المتبع في إدارة شؤون التنمية المحلية ببلديات قسنطينة .

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
التركيز الإداري	14	29.78
عدم التركيز الإداري	26	70.22
المجموع	40	% 100

حيث ترى نسبة كبيرة من المبحوثين قدرت بـ (61.71%) أن هذا الأسلوب الإداري المركزي لا يسمح أبدا بوجود مشاركة فعّالة للمجالس الشعبية البلدية في مختلف المراحل التي تمر بها عملية تخطيط المخطط البلدي للتنمية (P.C.D) من مرحلة تقديم المقترحات إلى مرحلة التنفيذ و المتابعة حيث ترتبط كل مرحلة من هذه المراحل بإجراءات روتينية طويلة و معقدة لاسيما في مرحلة إختيار الجهة الوصية للمشروعات المدرجة في المخطط البلدي للتنمية حيث تؤكد نسبة (57.45%) أنه لا يتم الموافقة إلا على بعض المشروعات التي تقترحها المجالس الشعبية البلدية وذلك لأسباب مختلفة تتعلق أحيانا بالغلاف المالي و أحيانا أخرى بعدم الثقة في دراسة جدوى هذه المشروعات و أحيانا أخرى للاختلاف حول أولية بعض المشروعات بالنسبة لأخرى و غير ذلك من الأسباب في حين يتم إدماج مشروعات أخرى ترى الجهة الوصية أنها أكثر أهمية و أكثر تحقيقا للمصلحة العامة و إن كانت لا تخدم مصلحة سكان البلدية و حتى بعد أن تنتهي مرحلة إختيار مشروعات المخطط البلدي للتنمية و المصادقة عليها فإن الإجراءات المركزية لا تنتهي و ذلك كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (4) : يبين مدى إستجابة الإدارة المركزية (الولاية) للمقترحات التي يقدمها (م.ش.ب) من خلال المخطط البلدي للتنمية.

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
كلها	3	6.38
معظمها	12	25.53
نصفها	5	10.64
بعضها	27	57.45
المجموع	47	% 100

كما ترى نسبة (82.98%) من المبحوثين أن هذه الإجراءات تعيق كثيرا إنطلاق هذه المشروعات و تبطئ من سرعة تنفيذها وذلك نظرا لكثرتها و طول أمدها مما يؤثر سلبا على سير وتيرة التنمية المحلية بالبلدية و يضعف نجاعتها ، إلا أن هذا لا يعني إطلاقا الإهمال التام لمشاركة المجالس الشعبية البلدية في إحداث التنمية بالبلديات التي إنتخبوا فيها وهذا ما تؤكد نسبة (53.19%) من المبحوثين الذين يرون أن مجالسهم تشارك في هذه المخططات و إن كان ذلك بشكل غير كافي نوعا ما ، إلا أنها تشارك و هذا ما يشير إلى بعض النجاح النسبي الذي حققته الدولة في تجسيد سياسة اللامركزية الإدارية ، عبر تمكين المجالس الشعبية البلدية من المشاركة في إعداد المخطط البلدي للتنمية (P.C.D) حيث إتفقت على ذلك نسبة معتبرة من المبحوثين قدرت بـ (44.68%) و إن كانت النسبة الأكبر ترى أن هذا غير صحيح (حيث قدرت بـ 48.98%) وذلك بسبب طول الإجراءات و تعقدها من جهة و كون المبادرة و إن كانت تأتي من المجالس الشعبية البلدية ، إلا أنها مرهونة بموافقة الجهة الوصية من جهة أخرى حيث نجد أن نسبة كبيرة جدا من المبحوثين تقدر بـ (91.49%) تؤكد أنه كلما زادت المركزية الإدارية، كلما ضعفت مشاركة المجالس الشعبية البلدية في أعمال التنمية المحلية ، لاسيما في مرحلة التنفيذ و المتابعة و ذلك نظرا للتبعية الشديدة التي تعاني منها هذه المجالس للإدارة المركزية ، حيث أصبح من الضروري البحث أكثر على آليات جديدة تواكب العصر الحالي و التطورات الحاصلة في المجال الإداري بما يسهل على المجالس الشعبية البلدية عملية المشاركة في تخطيط التنمية المحلية و إحداثها على تراب البلدية، حيث لا يمكن لهذه المشاركة أن تتم إلا في ظل أسلوب إداري لامركزي قائم على أسس الإدارة الحديثة ، التي تعتمد على إشراك كل شرائح المجتمع المحلي و كل فئاته في مختلف عمليات التخطيط و التنفيذ التي تتطلبها عمليات التنمية المحلية في ذلك المجتمع .

ومن خلال ما سبق يتضح لنا بشكل واضح أن كل نسب المؤشرات كانت إيجابية و جد مرتفعة مما يؤكد لنا النتيجة الفرعية الثانية التي مؤداها :

- " إن الأسلوب الإداري المركزي يصعب على المجالس الشعبية البلدية ، عملية المشاركة في التخطيط للتنمية المحلية بمختلف مراحلها " .

3- التمويل المالي المركزي (الولائي بشكل خاص) وإستقلالية المجالس الشعبية البلدية :

لقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التمويل المالي المركزية (الولائي بشكل خاص) لمشروعات التنمية المحلية القائمة بالبلدية، يؤدي في الكثير من الأحيان إلى سيطرت الدولة على أعمالها و ذلك بتأكيد عدد كبير من المبحوثين قدرت نسبتهم بـ (72.34 %) و هذا لأن من يملك المال يملك القدرة على توجيه عجلة التنمية بالإتجاه الذي يراه مناسباً، فالمال يعد عصب التنمية الذي لا يمكن الإستغناء عنه بأي حال من الأحوال و لهذا نجد أن السلطات الممولة لمشروعات التنمية المحلية القائمة في البلدية هي الموجه الحقيقي لها و هي المحدد الفعلي لإتجاهها ، حيث ترى نسبة كبيرة من المبحوثين تقدر بـ (72.34 %) أن هذه السلطات الممولة تتدخل كثيراً في قرارات المجالس الشعبية البلدية و توجهها إلى الإتجاه الذي تحدده، إلى الدرجة التي يصبح فيها هذا التمويل وصاية إضافية على هذه المجالس، التي لا يراعى في الكثير من الأحيان إقتراحها للمشروعات الواجب تمويلها، حيث تصبح هذه المجالس نتيجة العجز المالي الذي تعانيه، تسعى جاهدة لإرضاء هذه الجهة الممولة ، بل قد تتنافس على ذلك أحياناً ، مما يجعلها ترجع إليها عن طواعية في كل قرار يتعلق بهذه المشروعات و غيرها، حيث يبقى القرار الأخير في يد الجهة الممولة (الولاية بشكل خاص) التي تعمل على تخصيص الإعانات لصالح مشروعات دون أخرى ، حتى وإن كان ذلك من شأنه إلغاء مشاركة هذه المجالس وهذا ما يراه عدد كبير من المبحوثين ، الذين قدرت نسبتهم بـ (57.45 %) كما أن هذا من شأنه جعل هذه الجهة الممولة تحدد أولويات مشروعات التنمية المحلية من خلال مخططها (P.C.D) حسب ما يتناسب مع مخططها الوطني و ليس وفق ما يلبي الإحتياجات الحقيقية لسكان البلدية و ذلك كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (5) : يوضح مدى العلاقة بين تدخل الولاية في إختيار المشروعات الواجب تمويلها و بين محدودية مشاركة (م.ش.ب) في إحداث التنمية المحلية .

- هل ترى أن تخصيص الولاية لإعاناتها المركزية لصالح مشروعات تنمية دون أخرى من شأنه أن يلغي مشاركة (م.ش.ب) في تحديد المشروعات الواجب تمويلها ؟

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	27	57.45
لا	15	31.91
لا أدري	5	10.64
المجموع	47	100 %

كما أن هذا من شأنه جعل هذه الجهة الممولة تحدد أولويات مشروعات التنمية المحلية من خلال مخططها (P.C.D) حسب ما يتناسب مع مخططها الوطني و ليس وفق ما يلبي الإحتياجات الحقيقية لسكان البلدية، حيث قدرت نسبة من يرى هذا من المبحوثين (65.95 %) وهذا بدوره ما يترتب عليه إستنزاف ميزانية المخطط البلدي للتنمية و يضعف من مردودية مشروعاته التي قد لا تلقى الغلاف المالي اللازم لتمويلها و السيولة النقدية الكافية لتسهيل عملها، فالمشروعات التي يتم إقحامها ، غالباً ما يخصص لها مبالغ مالية ضخمة ، كان من الأولى تأمينها من ميزانية المخطط الوطني أو القطاعي و ليس من ميزانية المخططات البلدية للتنمية ، التي أصبحت تعاني دائماً من العجز المالي نتيجة سوء التوزيع المالي على المشروعات من طرف الجهة الممولة وهذا ما يؤثر سلباً على مشاركة أعضاء المجالس الشعبية في إعداد ميزانية البلديات التي ينتمون إليها حيث ترى نسبة (65.66 %) من المبحوثين أنهم يرتبون كثيراً عند إعداد الميزانية ، لقناعتهم التامة أن الولاية دائماً لها رأي آخر في طريقة توزيع الأموال على المشروعات و في تحديد الأولويات و تجدر الإشارة هنا إلى أن الولاية لا تتعامل مع المجالس الشعبية البلدية للبلديات المختلفة بنفس الطريقة، حيث تتمتع المجالس الشعبية البلدية التي تتميز بلدياتها بنوع من الثراء في الموارد المحلية بقدر أكبر من الإستقلالية و بشكل أفضل

عند إختيار المشروعات المتعلقة بالمخطط البلدي للتنمية، بعكس المجالس التي تعاني من عجز في مواردها المحلية و هذا بموافقة نسبة (63.83 %) من المبحوثين و هنا يتأكد لنا في هذه الحالة و بشكل واضح ، أن من يملك المال يملك سلطة القرار و من يفقده يبقى تابع دائماً لمالكه و لهذا يتعين على المجالس الشعبية البلدية محاولة خلق موارد مالية على مستوى البلديات ، التي ينتمون إليها وذلك ليتمتعوا باستقلالية أكثر بالنسبة للجهات الممولة و إن كان هذا الأمر صعباً نوعاً ما، خاصة مع الإتجاه نحو الإقتصاد الحر و القطاع الخاص، حيث أصبحت مشاركة المجالس البلدية في مجال التنمية المحلية تكاد تقتصر على مشروعات الخدمة العمومية من قنوات صرف المياه و مياه الشرب و الأرصفة و الطرقات خاصة حينما نعلم أن نسبة كبيرة من المبحوثين قدرت بـ (72.35 %) أكدوا أن جل المعونات المركزية تخصص لهذه النوعية من المشروعات ، في حين نجد أن المشروعات الإقتصادية تعاني

من نقص كبير في التمويل و ذلك بسبب تراجع دور الدولة في المجال الإقتصادي ، مما يترتب عليه ربما إستمرارية تبعية المجالس الشعبية البلدية للجهة الممولة و بالتالي إنخفاض نسبة الأمل في إستقلاليتها بالشكل المطلوب و ذلك كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (6) : يبين أكثر أنواع المشروعات تمويلاً من طرف الولاية في المخطط البلدي للتنمية (P.C.D) .

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
المشروعات الإقتصادية	5	10.63
مشروعات الخدمة العمومية	34	72.35
مشروعات الثقافية والرياضية	8	17.02
المجموع	47	100 %

ومن خلال ما سبق يتضح لنا بشكل واضح أن كل نسب المؤشرات كانت إيجابية و جد مرتفعة مما يؤكد لنا النتيجة الفرعية الثالثة التي مؤداها :

- " يحد التمويل المالي المركزي (الولائي بشكل خاص) لمشروعات وبرامج التنمية المحلية من إستقلالية المجالس الشعبية البلدية في إتخاذ القرارات المتعلقة بهذه المشروعات و البرامج " .

4- تأثير الخلافات بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي على سير عمل المجلس :

لقد كشفت لنا هذه الدراسة أن إختلاف التوجهات السياسية بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي الواحد، ليس هو السبب الحقيقي وراء خلافهم وذلك بتأكيد نسبة كبيرة جداً من المبحوثين، قدرت بـ (70.21 %) و هذا ما يؤكد على أن التعددية السياسية أو الحزبية داخل المجالس الشعبية البلدية لعبت دوراً إيجابياً في الرفع من مستوى أدائها، بالرغم من كل الصعوبات التي تعاني منها هذه المجالس ، سواء بسبب القانون أو بسبب الإدارة أو بسبب ضعف التمويل المالي ، حيث تؤدي تنوع التشكيلة السياسية داخل المجلس الواحد ، إلى خلق نوع من الرقابة الذاتية الغير معلنة على كل الأعضاء ، مما يولد لديهم نوع من الحذر والتنافس في نفس الوقت وهذا ما يخدم المصلحة العامة لسكان البلدية و يدعم مشاركة المجلس و إن كان لهذا التنوع في التشكيلة، بعض الآثار السلبية، خاصة إذا لم يملك الأعضاء الوعي الثقافي و الفكري اللازمين ، حيث يجمع معظم الأعضاء الذين شملتهم الدراسة (31.31 %) و هي أعلى نسبة في الجدول رقم (7) على أن الأسباب الحقيقية للخلاف بين أعضاء المجالس الشعبية البلدية، متنوعة و متعددة تتوقف على الظروف و المواقف التي تصاحب الخلاف ، فقد تكون بسبب

الضغوطات الحزبية أو المصالح الشخصية و العشائرية أو التفاوت في المستوى الثقافي بين الأعضاء أو رغبة كل عضو في إثبات وجوده... أو أي سبب آخر و تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الأسباب تختلف أيضا من مجلس لآخر و ذلك كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (7) : يبين أكثر دافع للخلاف بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي فيما يتعلق بالتنمية المحلية بالبلدية .

النسبة المئوية	التكرارات	الفئات
2.13	1	الضغوطات الحزبية
19.15	9	المصالح الشخصية و العشائرية
14.89	7	تفاوت الثقافي بين الأعضاء
6.38	3	رغبة كل عضو في إثبات وجوده
10.64	5	المصالح و المستوى و الإثبات
2.13	1	الضغوطات و المستوى
6.38	3	المصالح و المستوى
4.26	2	المصالح و إثبات الوجود
2.13	1	الضغوطات و المصالح و الإثبات
31.91	15	كل ماسبق
100 %	47	المجموع

كما تزداد آثار هذه الخلافات بشكل أكبر عندما يكون رئيس المجلس الشعبي البلدي طرفا فيها نتيجة الصلاحيات التي يملكها بالمقارنة مع الأعضاء الآخرين ، حيث يمكن لرئيس المجلس أن يسحب الإختصاصات من أي عضو يخالفه و يهمله بذلك ، دون أن يخرج عن حدود القانون وهذا ما يقره عدد كبير من المبحوثين، قدرت نسبتهم بـ (57.45 %) و إن كان هذا لا يخالف القانون إلا أنه يسبب الشقاق و الصراع داخل المجلس الواحد و قد يؤدي هذا إلى نتائج لا تحمد عقباها، كما يرى عدد كبير من المبحوثين قدرت نسبتهم بـ (65.95 %) أن الشقاق و الخلاف بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي الواحد، يؤدي في الكثير من الأحيان إلى سعي أعضاء قائمة الأغلبية إلى السيطرة على اللجان المهمة داخل المجلس ، كمحاولة أبسط نفوذها و التغلب في الصراع القائم بينها و بين الفريق الآخر، حتى و لو كان ذلك على حساب مصلحة المجلس، فمن الممكن جدا أن يوجد بين أعضاء هذا الفريق الآخر من يمكن أن يتولى رئاسة لجنة معين بشكل أفضل، نتيجة لتخصصه في نفس مجالها أو خبرته السابقة في حل مشكلاتها . و هذا ما يتسبب في الإضعاف من

وحدة و ترابط المجلس و يضيع وقته في الإنشغال بمشكلاته الداخلية، مهملًا بذلك مصالح سكان البلدية و فاقدًا بذلك لفاعليته في إحداث التنمية المحلية ، نتيجة الفوضى التي تخلفها هذه الخلافات و ذلك بإتفاق عدد كبير جدا من المبحوثين ، قدرت نسبتهم بـ (85.11 %) و ذلك كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (8) : يبين العلاقة بين الخلافات بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي الواحد و بين تعطيل سير أشغال التنمية المحلية بالبلدية .

(هل ترى أن الخلافات بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي ، يمكن أن تؤدي إلى تعطيل سير أشغال التنمية المحلية بالبلدية ؟)

النسبة المئوية	التكرارات	الفتات
85.11	40	نعم
8.51	4	لا
6.38	3	لا أدري
% 100	47	المجموع

و هذا ما يترتب عنه هيمنة أكبر للموظفين الإداريين في البلدية ، كالكاتب العام و رؤساء المصالح بمختلف تخصصاتها على أعمال و مشروعات التنمية المحلية القائمة بالبلدية، خاصة في المراحل المرتبطة بالتنفيذ و المتابعة التي يفترض أن يشرف عليها المجلس ، لأن هذين العمليتين هما أهم مرحلة في التجسيد الحقيقي لبرامج و مخططات التنمية المحلية في البلدية وقد قدرت نسبة المبحوثين الذين أكدوا هذا بـ (48.94%) .

و أخيرا يمكن القول أنه نظرا للفوضى العارمة التي تجتاح المجالس التي يسودها الخلاف و تعطل سير مشروعات التنمية المحلية بالبلديات التي ينتمون إليها و كثرة المشاحنات التي تؤدي في الكثير من الأحيان إلى الإنسداد (مما يتطلب تدخل السلطات المركزية بالولاية لحله) يضعف كثيرا موقف هذه المجالس الشعبية البلدية أمام الولاية و يفقدها هيبتها و ينقص من إقتناع الولاية بالإقتراحات و المبادرات التنموية التي تقدمها وهذا ما أكدته نسبة كبيرة من المبحوثين تقدر بـ (68.08%) و هذا كله ما يحد كثيرا من مشاركة المجلس الشعبي البلدي في إحداث التنمية المحلية بالبلدية و ربما قد يصبح المجلس في حد ذاته عائقا أمامها .

ومن خلال ما سبق يتضح لنا بشكل واضح أن كل نسب المؤشرات كانت إيجابية و جد مرتفعة مما يؤكد لنا النتيجة الفرعية الرابعة التي مؤداها :

- " تؤدي الخلافات بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي إلى عرقلة مشاركة المجلس في أمور و قضايا التنمية المحلية للبلدية " .

و أخيرا و من خلال كل ما توصلنا إليه من النتائج الفرعية السابقة ، تؤكد لنا صحة النتيجة العامة التي تجاوب على التساؤل الرئيسي الذي يهدف هذا البحث للإجابة عليه و مؤداها كما يلي :

- " إن مشاركة المجالس الشعبية البلدية للدولة في إحداث التنمية المحلية على مستوى البلديات التي إنتخبوا فيها ، مشاركة محدودة " .

خاتمة :

لقد إنطلقت هذه الدراسة من هدف رئيسي ، يتمثل في محاولة الكشف عن المدى الحقيقي لمشاركة المجالس الشعبية البلدية للدولة في إحداث التنمية المحلية، على مستوى البلديات التي إنتخبوا فيها من طرف السكان المحليين ، لينوبوا عنهم في هذه المشاركة وليوصلوا أصواتهم و وجهات نظرهم للسلطات الحكومية القائمة في بلديتهم .

و من خلال كل ما تم عرضه عبر هذه الدراسة ، يمكن القول أننا توصلنا إلى أن مشاركة المجالس الشعبية البلدية للدولة في إحداث التنمية المحلية ، على تراب البلديات التي إنتخبوا فيها، مازالت محدودة المدى و مازالت تعاني من مشكلات عديدة تقف في طريقها و تحول دون تجسيدها الحقيقي، بالمعنى الذي تحمله كلمة مشاركة وهذا بسبب مجموعة من المعوقات ، التي يمكن إرجاع أهمها إلى: الوصاية الإدارية الشديدة التي يفرضها القانون البلدي لسنة 1990 و إلى الأسلوب المركزي المتبع في تخطيط و إدارة شؤون التنمية المحلية بمختلف البلديات، بكل ما يحمله من عيوب و مساوئ و إلى التمويل المالي المركزي (الولائي بشكل خاص) الذي يشكل أداة ضغط على هذه المجالس ، مستغلا في ذلك نقص مواردها المحلية و حاجتها للمال ، بالإضافة إلى الخلافات و الصراعات الداخلية التي تشوب معظم المجالس الشعبية البلدية و التي تجد فيها السلطات الوصائية المبررات الكافية، لتبرير محدودية مشاركتها لهذه المجالس في إحداث التنمية المحلية ، حيث ترجع صرامة الوصاية الإدارية التي تفرضها و إعتادها على الأسلوب المركزي و إشرافها على التمويل المالي للمشروعات ، إلى حرصها على سلامة الموارد المحلية و ضمان حسن تسييرها، بما يخدم المصلحة العامة لسكان البلدية . حيث يمكن القول أن هذه المعوقات و غيرها ، تحد كثيرا من فاعلية مشاركة المجالس الشعبية البلدية للدولة في إحداث التنمية المحلية الحقيقية ، على مستوى البلديات التي إنتخبوا فيها ولهذا يجب أن تعمل السلطات المعنية على إزالتها أو الحد منها على الأقل .

- أهم توصيات الدراسة :

و أخيرا و عبر كل ما تم التوصل إليه من خلال هذه البحث، يمكن تقديم جملة التوصيات التالية :

- ضرورة إعادة النظر في القانون البلدي لسنة 1990 و إجراء التعديلات اللازمة التي تزيد من فرصة تمكين المجالس الشعبية البلدية من المشاركة الحقيقية الفاعلة في إحداث التنمية المحلية، التي تعكس فعلا الإرادة الحقيقية لسكان البلدية وذلك من خلال التخفيف من شدة الوصاية الإدارية للولاية ، على المجالس الشعبية البلدية و التقليل من صرامتها و تحويلها إلى رقابة مشروعة و مطلوبة، تضمن فقط عدم خروج هذه المجالس عن الحدود و الأطر العامة لسياسة التنمية الوطنية، كما يجب عليها أن تكون بالمرصاد لأي تجاوز أو إنحراف يحدث من طرف أعضاء هذه المجالس و يجب أن يكون ذلك بشكل خاص على مستوى أعمال المجلس الشعبي البلدي ، التي أجمع معظم المبحوثين ، على أنها الأكثر عرضه للوصاية من جهة و أكثر مجال تحدث فيه التجاوزات من جهة أخرى .

- ضرورة إعادة النظر في الأسلوب الإداري المركزي ،الذي تدار به مختلف شؤون التنمية المحلية بالبلدية و ذلك لكثرة عيوبه و تنافيه مع مبدأ المشاركة، حيث يجب العمل على إعتقاد الأسلوب اللامركزي ،الذي يتناسب أكثر مع فكرة المشاركة و يسمح بلا مركزية التخطيط ،لا سيما على مستوى المخطط البلدي للتنمية ، الذي يخضع في ظل النظام الإداري الحالي،إلى سلسلة معقدة من الإجراءات الروتينية من مرحلة وضع الإقتراحات إلى مرحلة التنفيذ و المتابعة و هذا ما يقلل كثيرا من مدى مشاركة أعضاء المجالس الشعبية البلدية في إعداده و تنفيذه .

- ضرورة العمل على مساعدة البلديات في البحث عن مصادر محلية لتمويل مشروعاتها التنموية و التخلص قدر الإمكان من هيمنة التمويل المركزي ، الذي يضعف كثيرا من إستقلاليتها و يزيد من توجيه قرارات مجالسها ، كما يجب إتخاذ الإجراءات اللازمة التي تضمن للبلديات حرية التصرف في مخصصاتها المالية و مواردها المحلية ، حيث يشكل التمويل المالي المركزي لمشروعات و برامج التنمية المحلية بالبلدية حاليا ، وصاية إضافية على المجالس الشعبية البلدية التي تجد نفسها في الكثير من الأحيان مضطرة للخضوع لها طواعية .

- ضرورة تنبيه الأحزاب إلى التدقيق أكثر في تقديم المرشحين للمجالس الشعبية البلدية وإلى الإعتدال قدر الإمكان على المقاييس الموضوعية و الأخلاقية عند ترتيب قوائم المرشحين، للتقليل من الخلافات، التي يمكن أن تنشأ بسبب إختلاف المستوى الثقافي أو التعارض الأخلاقي و ما إلى ذلك ... لأن المطالبة بالمشاركة و رفع الوصاية الإدارية على المجالس الشعبية البلدية يتطلب أن تكون هذه المجالس في مستوى التحدي ، حيث تقع هذه المسؤولية بالدرجة الأولى على الأحزاب . كما يتوجب على السلطات المعنية أن تعمل على تنظيم دورات تدريبية ، على فترات غير متباعدة لأعضاء المجالس الشعبية البلدية، لإطلاعهم على كيفية المشاركة و تدريبهم أكثر على أساليب المثلى للإدارة المحلية لاسيما الحديث منها .

و أخيرا يمكن القول أن هذا البحث يبقى مجرد محاولة ، لتقديم دراسة سوسولوجية مكتملة للدراسات القانونية والإدارية و السياسية ... التي حاولت معالجة هذا الموضوع ، كلا على حسب خلفية تخصصها .

المراجع :

- (1) محمد قاسم القيروتي ، دور رئيس المجلس المحلي في تنمية المجتمع المحلي، مجلة الإدارة العامة،الأردن ، العدد37، 1983 ، ص128
- (2) طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع القاهرة 1999 ، ص 106
- (3) أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات الرعاية و التنمية الإجتماعية ، مرجع سابق ، 1987 ص 51
- (4) نفس المرجع سابق ، 1987 ، ص 886
- (5) أحمد رشيد، الإدارة المحلية و التنمية: المفاهيم العلمية، دار المعارف،القاهرة، ط1981، ص 99
- (6) المادة 81 من قانون الإنتخابات رقم 89-13 المؤرخ في 07 أوت 1989
- (7) المادة 16 من دستور 1989-02-26
- (8) المادة 84 من قانون البلدية المؤرخ في 07 أفريل 1990
- (9) Charles desbache . **Institution administratif** paris. 2em édition . 1972 p73 .
- (10) عادل محمود حمدي ، الإتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية ، دار الفكر العربي مصر ط1، 1973، ص 153
- (11) R .muspétiol et lorque . **La tutelle administrative** . paris .2em édition 1972 . p10 .
- (12) عبد الله عامر الهمالي ، أسلوب البحث الإجتماعي و تقنياته ، منشورات جامعة السويس ، مصر ط2 ، 1994 ، ص 122
- (13) غريب سيد أحمد ، الإحصاء و القياس في البحث الإجتماعي: المعالجات الإحصائية ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، الجزء الأول ، 1995 ، ص 37
- (14) Salvador - Juen .**Méthodes de recherche en sciences socio humaines** Presses universitaires de France . Paris.1999 .p p 185-186 .
- (15) غريب سيد أحمد ، مرجع سابق ، ص 35
- (16) غريب سيد أحمد ، مرجع سابق ، ص 32
- (17) Raymond Quivy .Lue van Campenhoudt . **Manuel de recherche en sciences sociales** Dunod . Paris. nouvelle édition .1995 . p p 164-165 .